ما الذي تحتاج لمعرفته حول قوانين نيويورك الجديدة الخاصة بحماية المهاجرين في ميزانية الولاية

في يونيو 2026، أقرت ولاية نيويورك ميزانية جديدة للسنة المالية لعام 2027 والتي تتضمن العديد من القوانين المتعلقة بالهجرة وكيفية تفاعل الوكالات الحكومية والمحلية مع سلطات الهجرة الفيدرالية مثل إدارة إنفاذ الهجرة والجمارك (ICE).

هذه القوانين:

- تقوم بالحد من كيفية مساعدة الحكومات المحلية في إنفاذ قوانين الهجرة الفيدرالية
- تقوم باستحداث حقوق وحمايات جديدة، بما في ذلك للمدارس والمستشفيات وغيرها من الأماكن العامة

هل يجعل هذا من نيويورك "ولاية ملاذ"؟

ليس تمامًا—ولكنه يرتكز على إجراءات الحماية السابقة من نوع الملاذ الآمن.

لا يوجد تعريف قانوني موحد لمصطلح " ولاية ملاذ ". بشكل عام، تشمل سياسات "الملاذ" ما يلي:

- القوانين التي تضمن استخدام الموارد المحلية لخدمة المجتمعات المحلية—وليس لتنفيذ إجراءات إنفاذ قوانين الهجرة الفيدرالية
- القواعد التي تحد من متى يمكن للوكالات المحلية المشاركة في إنفاذ قوانين الهجرة
- توفير الحماية التي تضمن للجميع—بغض النظر عن وضعهم كمهاجرين—الوصول الآمن إلى الخدمات العامة

تقوم هذه القوانين بتوسع نطاق تلك الحمايات، ولكن:

- لا تقوم هذه القوانين بحظر التعاون بشكل كامل مع إدارة إنفاذ قوانين الهجرة والجمارك الأمريكية (ICE)
- لا تقوم هذه القوانين بوقف إنفاذ قوانين الهجرة الفيدرالية

مع هذه الحمايات التي تم إقرارها حديثاً، هل لا يزال بإمكان إدارة إنفاذ قوانين الهجرة والجمارك الأمريكية (ICE) العمل في نيويورك؟

نعم.

لا يزال بإمكان سلطات الهجرة الفيدرالية القيام بما يلي:

- إلقاء القبض على الأشخاص واحتجازهم
- تنفيذ عمليات إنفاذ القانون
- تنفيذ عمليات الترحيل

يقوم هذا القانون بشكل أساسي بتقييد صلاحيات الوكالات الحكومية والمحلية. لكنه لا يقوم بتقييد الإجراءات الفيدرالية.

هل تستطيع الشرطة المحلية تطبيق قوانين الهجرة؟

في الغالب لا.

- لا يمكن للشرطة المحلية إبرام اتفاقيات رسمية (مثل "اتفاقيات 287 (g)" للعمل كضباط هجرة.
- كما لا يمكن للشرطة المحلية إبرام ترتيبات "غير رسمية". وهذا يعني أن الممارسات الجارية أو الجهود المنسقة للمساعدة في إنفاذ قوانين الهجرة مقيدة أيضًا.

لكن:

- قد تستمر الشرطة في التعاون مع السلطات الفيدرالية في القضايا *الجنائية*

هل يمكن للسجون المحلية احتجاز أو توقيف الأشخاص لصالح إدارة إنفاذ قوانين الهجرة والجمارك الأمريكية (ICE)؟

توجد قيود كبيرة جديدة مفروضة على الاحتجاز في ولاية نيويورك.

- لا يجوز للسجون المحلية إبرام أو الاستمرار في إبرام عقود مع إدارة إنفاذ قوانين الهجرة والجمارك (ICE) لاحتجاز الأشخاص لأغراض الهجرة
- يجب التخلص التدريجي من اتفاقيات الاحتجاز الحالية مع إدارة إنفاذ قوانين الهجرة والجمارك (ICE) بحلول أواخر عام 2026.
- لا تستطيع الحكومات المحلية أيضاً ما يلي:
  - القيام بتوفير التمويل أو الحوافز لمرافق احتجاز المهاجرين
  - دعم بناء أو توسيع هذه المرافق

طلبات الاحتجاز:

- لا يزال بإمكان إدارة إنفاذ قوانين الهجرة والجمارك (ICE) أن تطلب من السجون احتجاز شخص ما (وتسمى هذه الطلبات "طلبات الاحتجاز")
- لا يزال بإمكان إدارة إنفاذ قوانين الهجرة والجمارك (ICE) احتجاز أي شخص وإرساله إلى مرافق أخرى خارج ولاية نيويورك
- لكن القانون يحدد من متى يمكن أن يحدث ذلك

- غالبًا ما يحتاج هذا الأمر إلى أمر القضائي

هل يمكن للوكالات المحلية تبادل المعلومات مع إدارة إنفاذ قوانين الهجرة والجمارك (ICE)؟

هناك قيود جديدة صارمة مفروضة على تبادل المعلومات.

بشكل عام، موظفو الحكومة على مستوى الولاية والمستوى المحلي:

- لا يمكنهم استخدام الموارد العامة أو الوقت لإنفاذ قوانين الهجرة
- لا يمكنهم مشاركة المعلومات التعريفية لأغراض الهجرة وفي معظم الحالات
- لا يجوز لهم منح إدارة إنفاذ قوانين الهجرة والجمارك الأمريكية (ICE) حق الوصول إلى المناطق غير العامة التابعة للممتلكات الحكومية

هام:
تنطبق العديد من هذه القواعد بشكل خاص على موظفي الحكومة الغير عاملين في مجال إنفاذ القانون، مثل موظفي الخدمات الاجتماعية أو الوكالات الإدارية.

ماذا عن "المواقع الحساسة"، وهل هناك حماية لهذه المساحات المجتمعية؟

المواقع الحساسة هي أماكن يجب أن يشعر فيها الأشخاص بالأمان عند وصولهم إلى الخدمات الأساسية.

و تتضمن:

- المدارس والكليات
- المستشفيات ومرافق الرعاية الصحية
- مراكز رعاية الأطفال
- دور العبادة
- مرافق الصحة العقلية
- مقدمو خدمات الأسرة والخدمات الاجتماعية
- أماكن السكن والحدائق واللعب ومراكز كبار السن ومراكز الاقتراع

تبنت ولاية نيويورك إجراءات حماية على مستوى الولاية للمساعدة في حماية هذه الأماكن.

- يمكن لهذه المواقع أن تحد من وصول إدارة إنفاذ قوانين الهجرة والجمارك (ICE) إلى أقصى حد يسمح به القانون.
- لا تستطيع إدارة إنفاذ قوانين الهجرة والجمارك (ICE) عموماً دخول المناطق الخاصة (مثل المكاتب أو الفصول الدراسية أو الغرف الخلفية) بدون أمر قضائي موقع من قاضٍ.

- لا تكفي أوامر التفتيش الإدارية الصادرة عن إدارة إنفاذ قوانين الهجرة والجمارك (ICE) لدخول الأماكن الخاصة.

ما هي إجراءات الحماية التي يتم تطبيقها في المدارس؟

يعزز القانون الحماية الموجودة منذ فترة طويلة للطلاب:

- لا يجوز للمدارس رفض تسجيلهم بناءً على وضع الهجرة
- لا يمكن للمدارس أن تطلب ما يلي:
  - الوضع الخاص بالهجرة
  - أرقام الضمان الاجتماعي
- لا يجوز للمدارس مشاركة معلومات الطلاب أو عائلاتهم دون إذن قضائي
- لا يجوز للمدارس السماح لإدارة إنفاذ قوانين الهجرة والجمارك (ICE) باستجواب أو إخراج أي طالب دون أمر قضائي

هل يحق للأفراد رفع دعوى قضائية إذا ما تم انتهاك حقوقهم؟

نعم. يستحدث القانون حق جديد لمقاضاة المسؤولين الحكوميين—بمن فيهم العملاء الفيدراليون—لانتهاكهم الحقوق الدستورية. ويمكن للأفراد رفع دعاوى قضائية بشأن:

- عمليات التفتيش الغير القانونية
- الاعتقالات الغير قانونية
- الاحتجاز الغير قانوني

قد تؤدي الدعوى القضائية الناجحة إلى صدور أمر من المحكمة وتعويض مالي (يسمى "الأضرار").

هل يتعين على ضباط إنفاذ القانون إظهار هويتهم؟

بشكل عام، نعم—وهذه القاعدة قابلة للتنفيذ بموجب القانون الجنائي.

- لا يستطيع ضباط إنفاذ القانون (بما في ذلك العملاء الفيدراليون) عمومًا إخفاء هوياتهم باستخدام الأقنعة أو أغطية الوجه
- يجب على العناصر عرض معلومات تعريفية، مثل:
  - الاسم
  - رقم الشارة أو الدرع
  - اسم الوكالة

- تصنّف المخالفات باعتبارها جنحاً.

توجد استثناءات لما يلي:

- أسباب تتعلق بالصحة والسلامة
- العمل بشكل سري
- احتياجات مهنية أو دينية معينة

***ملاحظة**: رفعت الحكومة الفيدرالية مؤخرًا دعوى قضائية لمنع تطبيق هذا البند وأجزاء أخرى ذات صلة من القانون، بحجة أن الولايات لا تملك صلاحية تنظيم عمل الموظفين الفيدراليين وأن هذا البند قد يعرضهم للخطر. في المقابل، رفعت نيويورك دعوى قضائية خاصة بها للدفاع عن القانون باعتباره ضروريًا للمساءلة والسلامة العامة. وستقرر المحاكم ما إذا كان سيتم تطبيق هذا البند وكيفية ذلك.

ما هو مكتب أمانة المهاجرين؟

سيتم إنشاء مكتب جديد لشؤون المهاجرين ضمن مكتب المدعي العام لولاية نيويورك، وسيتولى ما يلي:

- التحقيق في الشكاوى المتعلقة بالمخالفات
- اتخاذ إجراءات إنفاذ مدنية
- السعي للحصول على أوامر قضائية لضمان الامتثال

ما الذي يعنيه هذا بالنسبة لسكان نيويورك؟

تهدف هذه القوانين إلى:

- الحفاظ على استخدام الموارد المحلية في خدمة المجتمعات
- تعزيز الثقة في المدارس والمستشفيات والمؤسسات العامة
- ضمان المساءلة في إنفاذ القانون

تعكس هذا القوانين جهداً أوسع للتأكد من عدم استخدام الأنظمة المحلية بطرق يمكن أن تفرق بين العائلات أو تجعل المجتمعات أقل أماناً.

في الوقت نفسه:

- لا تزال سلطات إنفاذ قوانين الهجرة الفيدرالية قائمة
- قد تتغير بعض أجزاء القانون تبعاً لأحكام المحاكم